دور الحوكمة البيئية في الحفاظ على الانظمة البيئية وتحقيق الاستدامة الحضرية

سعاد جابر لفتة

جامعة بغداد- مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

J_suaad@yahoo.com

الخلاصة

يتطلب حل مشكلات القرن الحادي والعشرين وتحدّياته استيعاب الكثير من التحولات، مثل التغيُّر الديمغرافي، وتخفيض أعداد الفقراء، والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنظيفة من دون جعل البيئة تتضرّر ، وكذلك تقليل المخاطر الصحية وغيرها من التحولات . كما تتطلب أيضاً تعاوناً أكبر مما هو ممكن في النظام العالمي الحالي، ذلك أن كلاً من هذه المعيقات والتحدّيات، حتى وإن عولجت محلياً أو وطنياً، فهي نظراً إلى إمكانية تأثيرها عبر الوطني، أي تأثيرها في حياة الناس على المستوى العالمي، لن يكون توفير الخبرة التقنية الضرورية لمعالجتها فعّالاً بالكامل ما لم تسترشد برؤية عالمية شاملة، وهذا ما توفّره الحوكمة البيئية بمستوياتها وآلياتهاالدولية والأنظمة الدولية ، اذ يعتمد تحقيق التنمية المستدامة على تحقيق مقومات الحوكمة البيئية ، ويتطلب ذلك وضع آلية للرقابة خلال عملية تنفيذ السياسات المتعلقة بالحوكمة البيئية . **ان الحوكمة** يجب أن تكون موجهة نحو **تحقيق التنمية المستدامة** وليس فقط النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة يجب أن يكون الارتقاء بحياة الأفراد خلال عمليات التطوير مع عدم الاقتصار على التركيز على المخرجات . ذلك لأن عمليات التطوير تستغرق آجالا أطول من مجرد بدئها فيجب أن يشعر الأفراد بأهمية وقيمة هذه التحولات حتى يظلوا حريصين على إتمام عمليات التحول، تحاول هذه الورقة البحثية من خلال استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالحوكمة والحكم الراشد والحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة بكافة جوانبها توضيح العلاقة المتينة بين تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة والحوكمة البيئية والتي من خلال مناهجها والياتها يتم توجيه عملية التنمية نحو الاستدامة ويطرح البحث اطار عمل واستراتيجية لكيفية توضيف اسس الحوكمة البيئية لتحقيق هدف الاستدامة التنموية.

المشكلة: ضعف الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية كاداة فاعلة لتوجيه التنمية نحو الاستدامة التنمية المستدامة بكافة جوانبها.

الفرضية : يفترض البحث ان تطبيق سياسات الحوكمة البيئية بمستوياتها المحلية والاقليمية والدولية سوف يساهم قي حل المشكلات والتعقيدات البيئية المصاحبة لعمليات التنمية بجوانبها المختلفة وتحقيق استدامتها.

الهدف: يهدف البحث الى استعراض وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالحوكمة والحكم الراشد والحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة بكافة جوانبها توضيح العلاقة المتينة بين تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة والحوكمة البيئية والتي من خلال مناهجها والياتها يتم توجيه عملية التنمية نحو الاستدامة.

الكلمات المفتاحية : الحكم الراشد، الحوكمة ، الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة ، المشاكل البيئية.

The role of environmental governance in maintaining environmental systems and achieving urban sustainability

Suad Jaber Leffta

University of Baghdad - Center for Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies

J_suaad@yahoo.com

Abstract

The solution to the problems and challenges of the twenty-first century requires the absorption of many transformations, such as demographic change, poverty reduction, the expansion of safe and clean energy without affecting the environment, as well as reducing health risks and other transitions. It also requires greater cooperation than is possible in the current global system, because both of these constraints and challenges, even if addressed locally or nationally, are because of the potential for their transnational impact, that is, their impact on the lives of people at the global level, Which is necessary to be fully addressed unless it is guided by a comprehensive global vision. This is what environmental governance

provides in terms of its international standards and mechanisms. The achievement of sustainable development depends on the achievement of environmental governance. This requires the establishment of a monitoring mechanism during the implementation of governance policies. Environmental. Governance should be directed towards sustainable development, not just economic growth. Therefore, the main objective of the development of governing institutions and rules should be to improve the lives of individuals during development processes, while not focusing exclusively on outputs. As the development process takes longer than just beginning, individuals must feel the importance and value of these transformations so that they remain keen to complete transformation. This paper attempts to review the theoretical concepts of governance, environmental governance and its relationship to sustainable development in all its aspects. And clarifying the relationship between achieving sustainable development in modern societies and environmental governance. Through its curricula and mechanisms, development is directed towards sustainability. The research presents a framework and strategy for how to structure environmental governance to achieve the goal of sustainable development.

Keywords: Governance, Environmental Governance, Sustainable Development, Environmental Problems.

1 - مفهوم الحوكمة

لقد أصبح استخدام مفهوم الحوكمة (Governance) شائعا في أدبيات العلوم السياسية والإدارية، إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف موحد لهذا المصطلح، وعموما تمت الإشارة إلى مجموعة تعريفات تتراوح بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وإداري . فيما يتعلق بمفهوم الحوكمة، فهي تشير عموما إلى الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في وتوجيه النشاط أو مجموعة من الأنشطة، بحيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقا لبعض المعايير المقررة، وهي تعبر عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الجهات ذات الأهداف مختلفة(1) . ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع عام 1679 و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة، كما أن كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية و ، يمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة أعمال و شؤون الدولة "(2). ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة بانه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم (3) . اما البنك الدولي فيعرف الحوكمة بأنها التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

_ عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
_ قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
_احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها(4).

ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباط وثيقا لإنتاج الحكم الراشد وهي:

_ البعد السياسي : المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
_ البعد التقني : المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.
_ البعد الاقتصادي والاجتماعي : المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة(5).

ومن هنا تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما أشمل وأعم للحكم الراشد وهو **مفهوم التنمية الإنسانية** إذ يركز على **الإنسان بدلا من الدولة** . ويرى البرنامج أنه يمكن تعريف الحكم على أنه **عملية صنع وتنفيذ القرارات، وبالتالي فهو يتضمن أبعادا رسمية وغير رسمية**، كما أن الحكم من منظور فني يعرف بانه **ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الجماعات بما في ذلك من آليات وعمليات يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم والتمتع بحقوقهم القانونية وتسوية خلافاتهم** ، أي أنها تتركز حول إدارة شئون الدولة والمجتمع في مختلف المجالات. بينما كانت الفكرة الأساسية من منظور البنك فيما يتعلق بجودة الحكم هي الحد من هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا أصبح موقف البنك من الحكم الواشد يركز على **تطوير إدارة القطاع العام(6)**.

من الواضح أن تعدد تعاريف الحكم الراشد يؤدي إلى إشكالية قياسه . فمن جهة ، تتضمن هذه التعاريف مفاهيم صعبة القياس ، مثل رفاه الإنسان وقدرات البشر والخيارات والفرص والحريات (كما في تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية) وآليات وعمليات التعبير عن مصالح الناس الوفاء بالإلتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والتقاليد واختيار القائمين على السلطة (كما في تعريف البنك الدولي) واستخدام السلطة والرقابة (كما في تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) . ومن جهة أُخرى ، تتكون هذه التعاريف من مصطلحات تمثل نتائج وليس مدخلات مثل مثل رفاه الإنسان (تقرير التنمية الإنسانية العربية) الوفاء بالإلتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وقدرة الحكومات على إدارة الموارد (كما في تعريف البنك الدولي) تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية (كما في تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(7) . وفي محاولة تحديدنا لمفهوم الحوكمة والانتقال من المُستوى المركزي إلى المستوى المحلي فلنا أن نقارن بين مفهومها ومفهوم الحوكمة سنجد عندها الحكومة كمفهوم هي" سلطة عمومية تتشكل من هرم يضم مجموعة من البنيات الإدارية على أ رسها الجهاز الحكومي الذي يحتكر القرار "أوهي" ما يُشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة المالية"، بينما مفهوم الحوكمة يقلب هذا الهرم ليجعل الحكومة مجرد فاعل في صُنع القرار إلى جانب فاعلين آخرين يكتسون بدورهم أهمية بالغة كالشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومُكونات المجتمع المدني(8)، فالحوكمة تشمل الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة. اذن الحوكمة هي مفهوم يعبر عن التكامل في صنع القارات التنموية بين الجهات الحكومية والجهات المدنية المتمثلة بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية بهدف تنسيق الجهود الرامية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تصب في تحقيق التنمية بكافة جوانبها في البلد.

2 - **مباديء الحوكمة**

وهي على النحو الآتي:(9)

(1) المشاركة والمسألة (Voice and Accountability) : وتشير الى مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن ا لمجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار ، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .

(2) الإستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) : وتتضمن إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به.

(3) فعالية الحكومة (Government Effectiveness) : ويعني فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، و قدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام ، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .

(4) جودة التشريع (Regulatory Quality) :وتعني منظومة التشريعات القانونية التي يتم من خلالها تحديد علاقة الدولة بالمجتمع ، وتشمل سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع .

(5) سلطة القانون (Rule of Law) : يعني وجود أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء ، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان . ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها .

(6) مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption) : وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم .

3- اليات الحوكمة

تهدف الحوكمة " كمنظومة "إلى بناء الدولة الديمقراطية التعددية سياسيا- الليبرالية اقتصاديا، والتي يتوافر فيها جهاز تشريعي منتخب، وممثل ديمقراطيا، يتسم بالشفافية في سياق يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد وتتوازن فيه سلطات الحكومة الثلاث وذلك بهدف تهيئة السياق الملائم والجاذب للتطور الاقتصادي، وهو ما تم التوافق عليه في البنك الدولي وغيره من المنظمات المانحة الدولية(10). وبالتالي فالسياسات التي يرسمها الحكم الراشد يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، و تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قد م المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون ، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي(11) ، **اذ ان الحوكمة** يجب أن تكون موجهة نحو **تحقيق التنمية البشرية** وليس فقط النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة يجب أن يكون الارتقاء بحياة الأفراد خلال عمليات التطوير مع عدم الاقتصار على التركيز على المخرجات . ذلك لأن عمليات التطوير تستغرق آجالا أطول من مجرد بدئها فيجب أن يشعر الأفراد بأهمية وقيمة هذه التحولات حتى يظلوا حريصين على إتمام عمليات التحول(12).

4 - ابعاد الحوكمة

ربط **البنك الدولي** بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، حيث عرف البنك الدولي الحكم السيئ على أنه شخصنة السلطة وعدم احترام حقوق الإنسان واستشراء الفساد ووجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة . وعرف الحوكمة على أنها **الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة**، وجعل لها ثلاثة أبعاد(13):

- **شكل النظام السياسي :** الهياكل والمؤسسات
- **إدارة العملية السياسية** : اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها
- **قدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة .**

وبشكل عام يمكن إجمال أبعاد الحكم الجيد من منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيما يلي(14):

• **التحفيز على المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع** :فالحكومة يجب أن تشجع المساهمة الفاعلة لكل المستويات في عملية صنع القرار وذلك من خلال مؤسسات حرة ومتسامحة تعمل على صوغ السياسات العامة التنموية .كذلك فإن مثل هذا السياق يجد دعما له من خلال ممارسة حرية الفكر والرأي والتعبير واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين دونما تمييز ضد الأقليات.

• **تدعيم الشراكات بين القطاعين الخاص والعام :**من خلال تقسيم فعال للعمل تتكامل فيه مجهودات المنظمات غير الحكومية مع الجهاز الإداري للدولة بهدف تقديم خدمات أكفأ وأكثر استجابة لرغبات أفراد المجتمع.

• **تسهيل التخطيط التشاركي :**من خلال تطوير أدوات لتلقي رغبات ووجهات نظر المواطنين حول ما يرغبون في الحصول عليه من خدمات.

• **ضمان المحاسبية والشفافية لكل المؤسسات) :**بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص والمدني (في المجتمع – ليس فقط لملاكها أو حملة أسهمها.

•**الفصل بين القوة السياسية والاقتصادية في المجتمع :** للحفاظ على حيادية القائمين على العمل السياسي في المجتمع وتقليل فرص الفساد والمحاباة والمحسوبية.

• **حرية تدفق والحصول على المعلومات :** من خلال مؤسسات إعلامية مسئولة.

• **تطوير إطار قانوني فعال :**يدعمه قضاء مستقل يراقب أداء مؤسسات المجتمع.

• **دعم التعليم المدني :**المحفز للأفراد على فهم نظامهم السياسي والتعامل معه والاستفادة منه والحرص على سلامة أدائه.

مما سبق يتضح بأن الحوكمة ذات أبعاد (Dimensions) مختلفة ، منها البعد **السياسي** الذي يتعلق وبطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي وبالسياسة العامة على مستوى الدولة ، والإنسان وهو مجال إهتمام المنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وأحد شروط التعامل معها . والبعد **الاقتصادي** الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد ، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . والبعد **الاداري** الذي ينظر إلى الحاكمية (Corporate Governance) كأساس لإدارة الشركات. والبعد **الاجتماعي** الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازها والإصلاح المجتمعي(15).

5 - مفهوم الحوكمة البيئية

لقد هيمن شكلان تقليديان للحوكمة على الشؤون العالمية حتى فترة قريبة :الحوكمة الوطنية من خلال الضبط الحكومي والحوكمة الدولية من خلال العمل الجماعي الذي تقوم به المنظمات. في الوقت الذي تتطلب به مشكلات القرن الحادي والعشرين وتحدّياته استيعاب الكثير من التحولات، مثل التغيُّر الديمغرافي، وتخفيض أعداد الفقراء، والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنظيفة من دون جعل البيئة تتضرّر ، وكذلك تقليل المخاطر الصحية وغيرها من التحولات. (16). كما تتطلب أيضاً تعاوناً أكبر مما هو ممكن في النظام العالمي الحالي، ذلك أن كلاً من هذه المعيقات والتحدّيات، حتى وإن عولجت محلياً أو وطنياً، فهي نظراً إلى إمكانية تأثيرها عبر الوطني، أي تأثيرها في حياة الناس على المستوى العالمي، لن يكون توفير الخبرة التقنية الضرورية لمعالجتها فعّالاً بالكامل ما لم تسترشد برؤية عالمية شاملة، وهذا ما توفّره الحوكمة البيئية بمستوياتها وآلياتهاالدولية والأنظمة الدولية(17) . فالحوكمة البيئية "هو المصطلح الذي نستخدمه لوصف كيفية ممارسة البشر السلطة على الموارد والنظم الطبيعية." فهي ذات صلة وثيقة بالمسائل المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات البيئية ، والحوكمة البيئية مفهوم ينطوي على أكثر بكثير من عمل الحكومات.فهو يتعلق بصناعة القرار على جميع مستويات الحكومة والوزراء ورجال الأعمال وأصحاب الأملاك والمزارعين والمستهلكين. وباختصار، فإنه يتعامل مع من هو المسؤول، وكيف تمارس السلطة(18)، ويعود مفهوم الحوكمة البيئية إلى آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة و الموارد البيئية حيث تشير الحوكمة البيئية إلى مجموع العمليات التنظيمية و الآليات و المنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الافعال و النتائج البيئية(19).

كما تشير إلى عملية صنع القرار المرتبطة بمراقبة و تسيير البيئة و الموارد الطبيعية، و هي أيضا حول أسلوب اتخاذ القرار، الحوكمة البيئية الجيدة يجب ان تعكس مفهومنا للبناء، الوظيفة، العمليات و تغيير صور الأنظمة الطبيعية دون هذا الفهم يمكن أن تتخذ قرارت غير ملائمة مع نتائج بيئية كارثية، حتى مع افضل النوايا المحتملة . فالحوكمة البيئية هي فعالة

فقط عندما يتم قيادتها بعقلانية و تخطيط مستدام للنظام البيئي ، ففي غالب الأحيان عندما تكون الحوكمة ضعيفة تتسبب في تراجع البيئة(20).
تعني الحوكمة البيئية تفاعلات متعددة المستويات (أي المحلية والوطنية والدولية / العالمية) بين الجهات الثلاث الرئيسية، أي الدولة والسوق والمجتمع المدني، و التي تتفاعل مع بعضها البعض، سواء بطرق رسمية وغير رسمية. في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستجابة للمطالب المتعلقة بالبيئة والتي تكون مرتبطة بقواعد وإجراءات وعملياتوخطط تنموية تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بيئيا(21).

6 - الحوكمة البيئية العالمية

خلال البدايات الأولى لظهوره، استخدم مفهوم «الحوكمة» ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل ّ في الدولة. لكن مع تسارع وتيرة السياسة بين فاعلين محليين بهدف ّحل المشكلات التي تؤثر العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك أصبح ينظر إلى الحوكمة العالمية أو حوكمة العالم بوصفها فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في ّحل المشكلات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في غياب سلطة سياسية شاملة. بعبارات أخرى فإن المفهوم في سياقه الكوني يشير إلى الدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي (22).
لقد استخدم جايمس روزيناو (James Rosenau) مصطلح «الحوكمة العالمية» للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في غياب سلطة سياسية شاملة، فالحوكمة العالمية هي الحوكمة من دون سلطة السيادة، حيث يوجد تجاوز لعلاقات الحدود الوطنية ويستخدم هذا المفهوم بحسب روزيناو، للتعبير عن نظام حوكمة في ظل نظام ليس هو نظام الدولة .١ . إن الحوكمة العالمية تعني ببساطة أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي ،ّ ويعرفها توماس وايس (Thomas Weiss) على أنها تعبّر عن الجهود على المستوى الدولي الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي ّ تتعدى قدرات الدول منفردة على حلها. إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية(23). ومن أبرز التعريفات للحوكمة العالمية تلك التي ّ تعرفها على أنها عبارة عن تقنيات ومؤسسات وقواعد وأصول وترتيبات قانونية تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول بقصد تسهيل التعاون العالمي عبر مختلف المسائل والقطاعات(24).
تتطلب مشكلات القرن الحادي والعشرين ّ وتحدياته استيعاب الكثير من التحولات، مثل التغير الديمغرافي، وتخفيض أعداد الفقراء، والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنظيفة م وكذلك تقليل المخاطر الصحية وغيرها من التحولات وهذا ما توفره الحوكمة العالمية بآلياتها(25).
الحوكمة على المستوى المحلي مهمة ومؤثرة للغاية حتى على نطاق عالمي. يتم تعريف الحوكمة البيئية على المستوى العالمي بوصفها دولية وهذا أدى إلى تهميش الأصوات المحلية، فالحوكمة على المستوى المحلي مهمة لاعادة السلطة للمجتمعات المحلية في الكفاح العالمي ضد التدهور البيئي(26).
تتم المحافظة على هيكل الحوكمة البيئية التي حددتها قمة ريو وجوهانسبرغ عن طريق منظمة الأمم المتحدة للبيئة، الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات التنموية، ويتكون هذا الهيكل من مراحل التقييم ووضع السياسات، فضلا عن تنفيذ المشروع على المستوى القطري.
ويتكون الهيكل الإداري من سلسلة من المراحل(27):
أ) تقييم حالة البيئة.
ب) وضع السياسات الدولية.
ج) صياغة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
د) تنفيذ السياسات.
ه) تقييم السياسات.
و) الإنفاذ.
ز) التنمية المستدامة.

7- علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة

إن المواضيع البيئية انتقلت من الهامش إلى قلب الجهود البشرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شددت المنظمات الدولية على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة و يجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء اجيال المستقبل(28). أن الحكم الرشيد او الحوكمة يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقًا لمبدأ المحاسبة، و لا تقتصر فقط على الاهتمام بالاثار التنموية الحالية وإنما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة(29) ، فقد عرف كاتو وأخرون الحوكمة بأنها أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق التنمية ، والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين ، من الممكن توقعها من قبل العامة ، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة ، بكل شفافية ، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد

السياسات(30). ولقد أتى مفهوم الحكم الراشد بأهداف ليعبر عن اتجاه" تقليل مركزية الدولة في النظام السياسي " De-Centralization of the Political System" والذي يعني إعادة ترسيم الحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص من حيث المهام المنوطين بها والسلطات المتاحة وموارد كل منهما، وهو ما يفسح المجال أمام تبني المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – بوصفها قطاعا أهليا مدنيا – لأدوار تتكامل مع دور الدولة وتسد الفجوات في استراتيجياتها **لتحقيق هدف التشاركية** في العملية التنموية(31).

الحوكمة تزداد تعقيدا بسبب الطبيعة المعقدة لجهود الاستدامة التي تتقاطع مع قضايا مثل التلوث، واستخدام الأراضي، والنقل، واستخدام المياه. بالإضافة إلى ذلك، و بسبب كون ان النطاق الجغرافي في معظم المشاكل الاستدامة المحلية يقع ضمن اختصاصات الحكومات المحلية المتعددة، وعلى نطاق أوسع (على سبيل المثال، الإقليمي) فالحوكمة التي تسعى لتخفيف معضلات العمل الجماعي قد تكون رابطا هاما في حث المدن على القيام بمبادرات فردية وتشاركية، فللحكم الرشيد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة . والحكم الرشيد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية المُستدامة ، وإنما هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الإستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه . ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلى التنمية المستدامة ، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية ، هي 1- تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية ، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وإيجاد خطة حكومية طويلة الآمد للإقتصاد والمجتمع ، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك ، 2 - تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها ووقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لإتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو الإستدامة ، 3- توفير المعلومات الضرورية لإتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي ، 4- تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للإستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر(32) .

8 - اطار عمل مقترح لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحوكمة البيئية

ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وضع استراتيجية او اطار عمل من خلال الحوكمة البيئية كون ان البعد البيئي هو عنصر اساس وفاعل لتحقيق التنمية المستدامة وان الحوكمة البيئية هي اسلوب فاعل لادخال البعد البيئي ضمن عملية التخطيط والتنفيذ وادارة عملية التنمية المستدامة، وتفعيل دور الحوكمة البيئية للوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة يجب ان يتم في اطار استراتيجية متكاملة يشترك بوضعها كل الجهات ذات العلاقة سواء كانت حكومية او منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها وبكافة المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية، يمكن توضيح اهم ملامح هذه الاستراتيجية بالاتي:

– بناء القدرات من خلال الاهتمام بالمنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة و تدريبها ، من خلال هياكل تعليمية ذات مخرجات تسهم في ترجمة خطط التنمية الى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية

– إعداد خطط للاستثمار في الاقتصاد الاخضر ، و تشجيع الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي البيئي و تخصيص مناطق صناعية متخصصة لذلك.

– وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات مع تنمية الموارد البشرية الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات البيئية.

– وضع صياغة واضحة للسياسات البيئية التي من شأنها دفع عجلة التنمية نحو الاستدامة وحفظ مسارها واهم ملامح هذه السياسات تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تهدف الى الحفاظ على الموارد وضمان استدامتها للاجيال القادمة ووضع الخطط التنموية المستدامة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية. وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات و تعطي الاستمرارية والدعم و آليات التنفيذ و المتابعة

– وضع استراتيجية للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة كبديل فعال ومستدام عن مصادر الطاقة القابلة للنفاذ والملوثة للبيئة.

تبني الاساليب الحديثة في الادارة البيئية المتكاملة للموارد البيئية وبخاصة الموارد المائية والاراضي الزراعية وايضا للنشاطات الحضرية المختلفة في المدن .

المشاركة في الاتفاقات العالمية المبرمة ضمن اطار الامم المتحدة والتي تتعلق بحماية البيئية وتخفيض نسب التلوث والاستدامة.

الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيع الجامعات على تقديم الدراسات النظرية و التطبيقية التي تسهم في تطوير اقتصاد البلد ودفع عجلة التنمية المستدامة والاسهام في وضع الاسس العلمية لها.

9 اهم الاستنتاجات

1 - ان البعد البيئي هو عنصر اساس وفاعل لتحقيق التنمية المستدامة وان الحوكمة البيئية هي اسلوب فاعل لادخال البعد البيئي ضمن عملية التخطيط والتنفيذ وادارة عملية التنمية المستدامة

2 - الحوكمة البيئية هي الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.
3 - الحوكمة البيئية مفهوم ينطوي على أكثر بكثير من عمل الحكومات.فهو يتعلق بصناعة القرار على جميع مستويات الحكومة والوزراء ورجال الأعمال وأصحاب الأملاك والمزارعين والمستهلكين.
4 - تهدف الحوكمة عموما الى تقليل مركزية الدولة في النظام السياسي وزيادة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومعيشتهم.

10 - اهم التوصيات

1 -تبني اسلوب الحوكمة البيئية كاداة للحد من التاثيرات البيئية المتوقع حدوثها نتيجة الفعاليات الاقتصادية والتنموية .
2 -تنسيق العمل بين وزارة البيئة والوزارات الاخرى بما يخص وضع وتنفيذ الخطط التنموية بمختلف المجالات بهدف التغلب على المشاكل البيئية وتحقيق هدف الاستدامة .
3 -تفعيل دور المجتمع المدني من خلال المنظمات المعنية بالبيئة وحمايتها وانشاء شراكات فيما بينها وبين الجهات الحوكمية .

الهوامش

([1]) Rhodes, R.A.W. 1996. The New Governance: Governing Without Government, ***Political Studies***,
44 (4): 652-667.

([2]) مصطفى كامل السيد، " الحكم الرشيد والتنمية "، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006 ، ص 05.
(3) مصطفى كامل السيد، " الحكم الرشيد والتنمية "، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006 ، ص 07
(4) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007 ، الموقع www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc.
([5]) حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي)وآخرون(، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص97 .
(6)Weiss, Thomas G. "Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges". Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5 (Oct., 2000), p. 8
(7) -Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B. (2005), Governance for sustainable development: moving from theory to practice, **International Journal of Sustainable Development**, Vol. 8, No. 1/2,
- Avellaneda, Sebastian Dellepiane (2006), **Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom**, Paper Presented at the Forum de Recerca, Departament de Ciencies Politiques i Socials, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, 3 de Mayo.
(8) سفيان فوكة، " الحكم الراشد المحلي :بحث في أدوات وقيم التمكين" ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول : "إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"، الجزائر– ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و 13 ديسمبر2010 .
(9) Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2004), **Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002,** The World Bank, April.
Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2010), **The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues**, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430,
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

(10)Guhan, S. "World Bank on Governance: A Critique." Economic and Political Weekly Jan. 1998
([11]) عمراني كربوسة ،" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر_ بسكرة، ص6
([12]) Human Development Report 2002. UNDP,p.51-52.

(13) Weiss, Thomas G. "Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges". Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5 (Oct., 2000), p7.
(14) Human Development Report 1997. UNDP.
(15) **محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية -** أستاذ مشارك، كلية الإقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول **النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي**، تركيا 2013.
(16) مراد بن سعيد،" من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية :التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر
(17) Ivanova, Maria. H. 2003. Partnerships, International, Organizations, and Global Environmental
Governance, In, Jan Martin Witte, Charlotte Streck and Thorsten Benner, (eds.) ***Progress or Peril?***
Partnerships and Networks in Global Environmental Governance. **The Post-Johannesburg Agenda**, Washington, D.C./Berlin: GPPi: p.9 .
(18) WRI, 2002, "Environmental Governance. Whose voice? Whose choice?" World Resources 2002-2004: Decisions for the Earth: Balance, voice, and power, WRI, Washington, DC. P. 6.
(19) كريم الجسر،" الحوكمة البيئية – تقرير واقع البيئة في لبنان : الواقع والاتجاهات ، لبنان،2010،ص140.
(20)Saliem fakir,anthea stephens…and others، **Environmental Governance**) Background Research Paper: Environmental Governance South Africa Environment Outlook),national state of Environmental
Governance.2008,p5.
(21) http://ecogov.blogspot.com/2007/04/definition-of-environmental-governance.html
(22) مراد بن سعيد ،" من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر ،.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_mauradbens3id.pdf
(23)Thomas Weiss, «What Happened to the Idea of World Governance,» International Studies Quar- (٣) terly, vol. 16 (2009), p. 257
(24) مارتن غريفيثس وتريي أوكلاهان، املفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠١)، ص ١٩١.
(25) مراد بن سعيد ،" من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر ،.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_mauradbens3id.pdf
(26) Elliot, L. (1956), Global Environmental Governance, in Hughes, S. and Wilkinson, R. (eds), Global Governance: Critical Perspectives, London: Routledge, ch. 4, pp. 57
(27) Inomata, Tadanori; Management Review of Environmental Governance within the United Nations System; United Nations; Joint Inspection Unit; Geneva; 2008.
(28) الامم المتحدة، تقرير الخبير المستقل السيد جون .ه.نوكس،" تغزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ، الدورة 22 ، البند 3، نيويورك 2012.
(29) عمراني كربوسة ،" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر_ بسكرة، ص2.
(30) [1] Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), **Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development**, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,
Working Paper 14, May.
(31) Jayal, Niraja Gopal. "The Governance Agenda: Making Democratic Development Dispensable". Economic and Political Weekly Feb. 1997;p.4.

(32) Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B. (2005), Governance for sustainable development: moving from theory to practice, **International Journal of Sustainable Development**, Vol. 8, No. 1/2,

المصادر

المصادر العربية

1 - الامم المتحدة، تقرير الخبير المستقل السيد جون .ه.نوكس،" تغزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ، الدورة 22 ، البند 3، نيويورك 2012.

2 - حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي)وآخرون(، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ..

3 - سفيان فوكة، " الحكم الراشد المحلي :بحث في أدوات وقيم التمكين " ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول" :إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"، الج ا زئر– ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و 13 ديسمبر2010 .

4 - عمراني كربوسة ،" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر_ بسكرة.

5 - كريم الجسر،" الحوكمة البيئية – تقرير واقع البيئة في لبنان: الواقع والاتجاهات ، لبنان،2010،ص140.

6 - مراد بن سعيد ،" من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة- الجزائر ،. http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_mauradbens3id.pdf

7 - مصطفى كامل السيد، " الحكم الرشيد والتنمية "، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007 ، الموقع www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

9 - **محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية ـ** أستاذ مشارك ، كلية الإقتصاد ، جامعة اليرموك ، الأردن، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول **النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي**، تركيا 2013.

10 -مـارتـن غريفيثس وتـريي أوكـلاهـان، املفاهيم الأسـاسـيـة في الـعـلاقـات الـدولـيـة (دبـي: مـركـز الخليج للأبحاث، ٢٠٠١).

المصادر الانكليزية

1- Rhodes, R.A.W. 1996. The New Governance: Governing Without Government, ***Political Studies***, 44 (4): 652-667.

2- Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B. (2005), Governance for sustainable development: moving from theory to practice, **International Journal of Sustainable Development**, Vol. 8, No. 1/2,- Avellaneda, Sebastian Dellepiane (2006), **-Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom**, Paper Presented at the Forum de Recerca, Departament de Ciencies Politiques i Socials, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, 3 de Mayo.

3- Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2010), **The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues**, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

4- Guhan, S. "World Bank on Governance: A Critique." Economic and Political Weekly Jan. 1998.

5- Human Development Report 2002. UNDP,p.51-52.

6- Weiss, Thomas G. "Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges". Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5 (Oct., 2000),

7- Human Development Report 1997. UNDP

8- Ivanova, Maria. H. 2003. Partnerships, International, Organizations, and Global Environmental Governance, In, Jan Martin Witte, Charlotte Streck and Thorsten

Benner, (eds.) ***Progress or Peril? Partnerships and Networks in Global Environmental Governance.*** **The Post-Johannesburg Agenda**, Washington, D.C./Berlin: GPPi:

9- WRI, 2002, "Environmental Governance. Whose voice? Whose choice?" World Resources 2002-2004: Decisions for the Earth: Balance, voice, and power, WRI, Washington, DC
10- Saliem fakir,anthea stephens…and others، **Environmental Governance**) Background Research Paper: Environmental Governance South Africa Environment Outlook),national state of Environmental Governance.2008.
11- http://ecogov.blogspot.com/2007/04/definition-of-environmental-governance.html
12- Thomas Weiss, «What Happened to the Idea of World Governance,» International Studies Quar- (٣) terly, vol. 16 (2009.
13- Elliot, L. (1956), Global Environmental Governance, in Hughes, S. and Wilkinson, R. (eds), Global Governance: Critical Perspectives, London: Routledge, ch. 4.
14- Inomata, Tadanori; Management Review of Environmental Governance within the United Nations System; United Nations; Joint Inspection Unit; Geneva; 2008.
15- Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), **Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development**, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.
16- Jayal, Niraja Gopal. "The Governance Agenda: Making Democratic Development Dispensable". Economic and Political Weekly Feb. 1997.